دراسات فی العلوم الإنسانیه
۲۷(۴)، الشتاء ۲۰۲۱/۱۳۹۹/۱۴۴۲، صص۷۷-۱۰۲
ISSN: 2538-2160
http://aijh.modares.ac.ir

تصنيف ودراسة العوامل المؤثّرة في مستقبل الإصلاحات في السعودية في ضوء رؤية ۲۰۳۰

حسين أميرآبادي فراهاني[۱]، مسعود موسوي شفائي[۲]*، علی أكبر أسدي[۳]

۱. طالب ماجستير فرع العلاقات الدولية بجامعة تربيت مدرس
۲. أستاذ مشارك في قسم العلاقات الدولية بجامعة تربيت مدرس
۳. أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية بآكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية

تاريخ الوصول: ۱۴۴۱/۲/۲۳ تاريخ القبول: ۱۴۴۱/۶/۹

الملخّص

يعتقد الخبراء أنّ الإصلاحات في المملكة العربية السعودية بدأت منذ عام ۱۹۹۱م وذلك بعد توفر الأسباب وظهور عوامل تصب في هذا المسير وهو ما يجعل من الضروري إطلاق مصطلح "المسار" على تلك الإصلاحات والتحولات في سياسة السعودية. ويصبح مستقبل الإصلاحات في السعودية في ضوء رؤية ۲۰۳۰م متأثّراً كذلك بشكل مباشر من عدّة عوامل ودوافع. لهذا قامت هذه الدراسة لتحديد الإجابة عن ماهية تلك الأسباب والدوافع المؤثرة في إصلاحات السعودية في رؤية ۲۰۳۰م، وكيف يمكن تصنيف هذه الأسباب ودراستها؟ وكذلك ما هي العلاقة بين هذه العوامل وبين الإصلاحات هناك؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة قمنا باستخراج ١٦ عاملاً وقمنا بتقييم نسبة الأهمّيّة وعدم جزمية العوامل في تقنية دلفي. وباعتماد آلية ماتريس ويلسون قمنا بتحديد العوامل الرئيسة والهامة لسيناريوهات، كما قمنا ومن خلال مقابلات مع ۱۷ شخصا من الخبراء في هذا المجال بدراسة العلاقة لكل من هذه العوامل مع مستقبل الإصلاحات في السعودية. أظهرت بيانات البحث أن عوامل "مطالب وضغوط الغرب"، و"جهود شرعنة السلطة والحكم"، و"نزاع النخب السياسية"، و"التنافس الإقليمي للسعودية"، هي العوامل الرئيسة والهامة في مستقبل الإصلاحات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج التوصيفي – التبيني والتحليلي وطريقة جمع البيانات هي الطريقة المكتبية والمقابلات التركيبية مع الخبراء والمتخصصين.

الكلمات الرئيسة: المملكة العربية السعودية، الإصلاحات ، الدراسات المستقبلية، رؤية ۲۰۳۰.

---

* الكاتب المسؤول: E-mail: Shafaee@modares.ac.ir

١– المقدمة

تُعدّ المملكة العربية السعودية إحدى الدول الهامّة في منطقة الشرق الأوسط بنظام سياسي وراثي واقتصاد حكومي يعتمد على النفط وإطار اجتماعي تقليدي. منذ تأسيس المملكة عام ١٩٣٢م على يد عبدالعزيز آل سعود والملوك الذين خلفوه –وهم أبناؤه– كان للمملكةِ دورٌ في التطورات والأحداث التي تقع في المنطقة. ترجع بدايات الإصلاح في المملكة إلى فترة حكم الملك فيصل. إنّ برامج الإصلاح الذي وُضع في عهد فيصل في ستينيات القرن المنصرم كان يتشكّل من عشرة مراحل ويشمل برامج في تطوير البنية التحتية (الطرق العامة وسكك الحديد)، وإصلاح الاتصالات (إنشاء خطوط اتصال في كل أنحاء البلاد)، تطوير قطاع التربية والتعليم وتقليل نفوذ رجال الدين. لكن الإصلاحات في السعودية ومنذ أن أخذت طابعاً خاصاً في عقد التسعينيات من القرن الماضي باتت تشكّل "مساراً" محدداً. إنّ مسار الإصلاحات في السعودية منذ عام ١٩٩١م وعقب احتلال العراق للكويت بدأ بالتكوين وبعد أحداث مهمة مثل حادثة ١١من سبتمبر في عام ٢٠٠١م، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام ٢٠٠٣م، والربيع العربي في عام ٢٠١١م، شهدت السعودية مراحل أخرى من الإصلاحات والتحولات. إنّ المرحلة الحالية من الإصلاحات حدثت بعد مجئ الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى السلطة عام ٢٠١٥م؛ فقد بدأ بعد مجيئه نوع جديد من الحكم برعاية وإدراة الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي وكذلك بعد الإعلان عن "رؤية ٢٠٣٠م السعودية" في عام ٢٠١٦م، وأصبح لديها شكل واتجاه مدوّن ومرسوم، والجدير بالذكر أنّ الإصلاحات هي شيء أعم من رؤية ٢٠٣٠م. إنّ البحث الراهن يركّز على مستقبل الإصلاحات في السعودية في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويحاول الإجابة عن السؤال التالي: ما هي العوامل الهامّة والمؤثّرة في مستقبل الإصلاحات في السعودية في رؤية ٢٠٣٠م؟

١–١.سابقية البحث

الرقم	سنة النشر	الباحث	العنوان ونتائج البحث
١	١٣٨٥ش	مجيد بزرجمهري	العنوان: «مسار الإصلاحات في النظام السياسي السعودي» نتائج: إنّ خطوات الإصلاح في هذا البحث تنقسم إلى خطوتين: الأولى تقديم توجيهات نظرية جديدة تنطبق مع واقع المرحلة السياسية والثانية تدوين وصياغة دستور وتعزيز نظام الاستشارة وتقوية نظام عدم المركزية وزيادة حرّيّة وسائل الإعلام، والمصادقة على ميثاق الإصلاح، والإصلاحات القضائية، وحقوق الإنسان، وتواجد المرأة في النشاطات الاجتماعية.
٢	١٣٩١ش	على اكبر اسدي	العنوان: «الإصلاحات والسلطة السياسية في السعودية» نتائج: إنّ تحليل مؤلفات الإصلاح ونوعية الفهم ورؤية المملكة تجاهها تدلّ على أنّ الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المدى القريب لن تكون قضية أساسية في المملكة العربية السعودية. حاول الباحث في هذه الدراسة أن يبيّن دوافع وموانع الإصلاح في السعودية وتأثير ذلك على السلطة السياسية وفي النهاية توصل إلى أنّ

الرقم	سنة النشر	الباحث	العنوان ونتائج البحث
			تغيير الظروف والواقع الاجتماعي وتعزيز قوى الإصلاح في المدى البعيد، يجبر قادة السعودية على تغييرات أساسية في المجال السياسي والحكم.
٣	١٣٩٧ش	حسين آجورلو	العنوان: «رؤية ٢٠٣٠ السعودية: صعود أم هبوط؟» النتائج: يقدم الباحث أربع سيناريوهات لمستقبل رؤية ٢٠٣٠م. وتُطرح هذه السيناريوهات حالات مثل النجاح النسبي، واستمرار الوضع الراهن، والفشل وعدم النجاح مع ظهور أزمات داخلية.
٤	٢٠١١م	Albasam	العنوان: «الإصلاحات السياسية في السعودية: ضرورة أو بطر؟» النتائج: يجب على السعودية ولكي تحافظ على مسار الإصلاحات أن تقوم بخطوات عملية ومنها زيادة المشاركة السياسية.
٥	٢٠١٥م	مفيد الزيدي	العنوان: «جهود الإصلاح في المملكة العربية السعودية» النتائج: دراسة الإصلاحات منذ تسعينيات القرن الماضي إلى الربيع العربي مع دراسة العوامل التي تفرض ضرورة الإصلاحات.
٦	٢٠١٦م	مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات	العنوان: «السعودية وفرص الإصلاح السياسي» النتائج: إنّ المملكة العربية السعودية وبسبب صعوبة دورها الإقليمي وبهدف زيادة الأمن والاستقرار، تتمتّع اليوم بواقع تاريخي مختلف وأنّ القيم الوطنية والدينية المحافظة والجغرافيا كلّها تهدد مستقبل الإصلاحات السياسية في السعودية.
٧	٢٠١٧م	Spitler	العنوان: «رؤية غامضة: عراقيل مؤسساتية للإصلاحات في السعودية» النتائج: ركّز الباحث في دراسته على موانع الإصلاح أمام رؤية ٢٠٣٠م.

إنّ دراسة الأدب النظري حول ظاهرة الإصلاحات في المملكة العربية السعودية تُظهر بعض النقاط التي تم إهمالها وهي أمور تحتاج إلى دراسات وبحوث تتطرّق إلى الإصلاحات السعودية، نذكر البعض من هذه العوامل:

١. إنّ الدراسات القليلة في الداخل والخارج لم تناقش بشكل جامع الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي النهاية يقتصر تركيزها على أحد هذه الأبعاد أو بعدين فقط.

٢. إنّ اتّجاه هذه البحوث كان ينظر إلى ماضي السعودية أو واقعها في الحد الأقصى، في حين أنّ الاتّجاه المستقبلي للدراسات يمهّد لمعرفة آليات مواجهة القضايا المعقدة.

٣. تغلبُ على هذه الدراسات مناقشة مرحلة أو مراحل خاصة من الإصلاحات بدل السير على خطة جامعة تشمل الماضي والحال والمستقل.

لهذا تظهر أهمّيّة مناقشة الإصلاحات في السعودية باعتبارها دولة هامّة في الشرق الأوسط عبر اتّجاه جديد وبالنظر إلى الأبعاد

الهامّة والمراحل الزمنية المختلفة.

٢- المفاهيم النظرية

٢-١- الإصلاحات

"الإصلاحات"، ومفردها "الإصلاح" تعادلها في الإنجليزية مفردة Reform، تعني كما جاء في قاموس دهخدا «تحسين وجعل الشيء أمثل» أو «تطوير»، وفي معجم عميد يعني الإصلاح «التغيير في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد ما». إنّ العلاقة المباشرة بين مفهوم الإصلاحات والمفاهيم الأخرى مثل التنمية والتحديث، يصعّبُ على الباحثين وضع مفهوم خاص بالإصلاحات بحيث يتميّز عن المفاهيم الأخرى. مع ذلك يمكننا القول إنّ أي فرد أو نظام اجتماعي أو بلد يرغب في التنمية والتطوير والتكامل لابدّ وأن يواجه مفهوم الإصلاحات. تعني الإصلاحات جعل الشيء أفضل والحركة إلى الأمام، والتعلّم من الماضي، وتحديد ومعرفة التحديات ورفع هذه المشاكل والتحديات من مسيرة التكامل والإصلاح (سريع القلم، ١٣٩٣ش: ٣٢٥). لكن ينبغي أن ندرك أنّ الإصلاحات باعتبارها من أهمّ التحولات السياسية خلافاً للتيارات المحافظة والراديكالية، تريد تحولاً وتغييراً نحو الأفضل لكنها في الوقت نفسه تتعارض مع "الثورة" وتنتهج نهجاً سلمياً وهادئاً ومرحلياً لا تحاول كسر الأطر والأنظمة الموجودة، جاعلة المستقبل نصب عينها خلاف ما هو عليه مفهوم الارتجاع.

إنّ الإصلاحات من الناحية الشكلية، تُقسم إلى قسمين من الأعلى إلى الأسفل، أو الإصلاحات الحكومية والتي تكون من الأسفل إلى الأعلى. وتُقسم الإصلاحات كذلك حسب النظام السياسي الحاكم، فترى الإصلاحات إذا ما حدثت في نظام تقليدي وأيديولوجي فإنّها تُعتبر خروجاً من العملية العادية للسياسة وتتضمّن مخاطر وتؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار. في حين لو حدثت هذه الإصلاحات في نظام ديمقراطي فإنّها تُعدّ جزءاً من العملية السياسية العادية وتزيد من ثبات النظام السياسي وتعزز وجوده. ومن ناحية الأرضية فإنّ الإصلاحات كذلك يكون لها مجالات مختلفة كالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والديني. وأهمّ هذه المجالات هو المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إنّ الإصلاحات السياسية من الممكن أن تهدف إلى الإجابة عن تحديات حول مشروعية النظام القائم وإصلاح مبادئ سلطته، وتكون ردّة فعل على أزمة المشاركة وتوسيع وتعزيز المشاركة الشعبية العامة في السياسة. (بشيريه، ١٣٨١ش: ٢٠١). أمّا الإصلاحات الاقتصادية فتسعى إلى التنمية الاقتصادية بهدف تحسين الوضع المعيشي وفي نهاية المطاف كسب رضا المواطن وتأييده. أمّا الإصلاحات الاجتماعية فهي تتطرّق إلى قضايا مثل أزمة الهوية وقضايا المرأة وتراجع الاستثمار الاجتماعي.

٢-٢- الدراسات المستقبلية

يُعرّف "وندل" الدراسات المستقبلية بـ «دراسة آراء ووجهات النظر والتعريف الهادف للمستقبل البديل بهدف مساعدة الناس في اختيار أفضل وأمثل مستقبل. ويستخدم الباحثون في الدراسات المستقبلية تراكيب مختلفة من المعرفة السابقة والعلوم والمعارف

الحالية والتخيل والأميال والحاجات بهدف الحصول على هذه الغاية والهدف. إضافة إلى ذلك فإنّ باحثي الدراسات المستقبلية يسعون للكشف عن الآثار غير المتوقعة وغير المحددة وغير المطلوبة للنشاطات والفعاليات الاجتماعية» (Bell,2003:15).

إنّ المستقبل مليئ بالمجهول والأمور التي لا يمكن الجزم بها. وللعمل في عالم من هذا النوع يجب على المخططين وأصحاب البرامج أن يقتحموا هذا العالم بفرضيات في مسير حركة العالم وبأسئلة مثل "إذا حدث ذلك فكيف يكون الأمر؟" لكي يستطيعوا من خلاله أن يبينوا ملامح ذلك المستقبل المجهول. إنّ الهدف من وضع السيناريوهات هو مساعدة المدراء والقادة على تغيير رؤاهم تجاه "الواقع المظنون" وتقريبهم إلى "الواقع الموجود" أو "الواقع الجاري حدوثه" (شوارتز، ١٣٨٧ش: ٢٢١-٢٢٩). وتُعدّ مراحل المعرفة والموضوع والتصميم الرئيسي ومعرفة العوامل الرئيسة وتحديد العوامل المؤثّرة الأساسية والتصنيف على أساس الأهمّيّة وعدم الجزمية، وانتخاب منطق السيناريوهات وصياغتها وتحليل تبعاتها ونتائج كل منها واختيار علائم الاستراتيجيات، هي الخطوات الثمانية في عملية الدراسات المستقبلية. إنّ تحديد العوامل الرئيسة والمؤثّرة هي من أهمّ محاور مراحل هذه العملية في إطار وضع السيناريو (زالى، ١٣٩١ش: ٤٩). إنّ العوامل المؤثّرة هي عوامل أساسية تهيئ مجالات تحقّق نماذج الأحداث وتُعين تبعات بيئات المستقبل لمؤسسة ما. إنّ عاملي التأثير والدافع من أبر العوامل التي تؤدي إلى ظهور أحداث مختلفة (خزايي وحسيني كلكار، ١٣٩٤ش: ٣٥٣).

٣- منهج البحث

إنّ أهمّ المراحل لرسم خارطة طريق لمستقبل الإصلاحات في السعودية على ضوء رؤية ٢٠٣٠م، هي استخراج العوامل الأساسية في هذه الرؤية وصياغتها. ومن هذا الاتّجاه العام فإنّ البحث الوظيفي الحالي _وهو من نوع الدراسات المستقبلية_ يُعدُ خليطاً من الأنواع الكمية والكيفية؛ كما قد استخدمنا المنهج المستقبلي حسب الضرورة والحاجة. في ما يلي سنقوم بإخراج أهمّ العوامل المؤثّرة على مستقبل الإصلاحات، معتمدين على منهج "المسح البيئي" ونموذج PEST[1] الذي يقوم بدراسة البيئة العامة للنسيج. في المرحلة الثانية قمنا بتصميم استمارة في إطار تقنية دلفي لمعرفة أهمّيّة وعدم الجزمية في العوامل والدوافع المستخرجة وتعرض كأسئلة على الخبراء والمتخصصين في هذا المجال. ويتمّ تقييم أهمّيّة وعدم جزمية الـ ١٦ عاملاً من العوامل والدوافع الرئيسة بعد أن تُعرض على ١٥ خبيراً من الخبراء المتخصصين في الشأن السعودي من مختلف القطاعات والعلوم الإنسانية والوظائف المختلفة بما فيهم أساتذة الجامعات والباحثين والدبلوماسيين وغيرهم. في المرحلة الثالثة وبعد وضع معدل الأهمّيّة ومعدل عدم الجزمية لعوامل في طريقة "ماتريس ويلسون" (ماتريس الأهمية – وعدم الجزمية) (الشكل رقم ١) يتمّ وضع العوامل المؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م في ثلاثة مراحل هي العوامل الهامّة للسيناريو، وقضايا التخطيط والبرمجة

1. P:Political, E:Economic, S:Social, T:Technological

والعوامل التي تحتاج إلى إعادة نظر وتصميم. إنّ المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل البحث تتم عبر إجراء المقابلات التركيبية من ١٧ شخصاً من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال لمعرفة علاقة كلّ من العوامل المؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية.

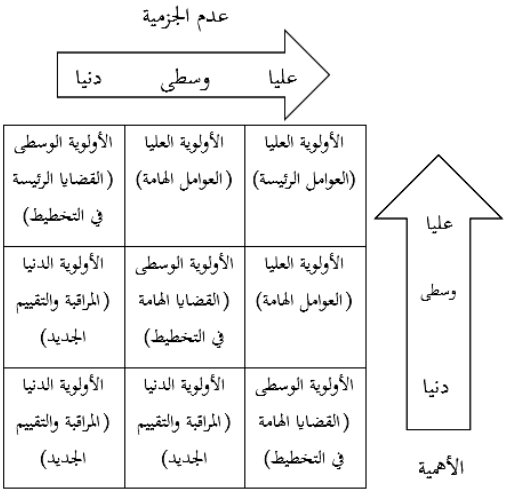

شكل رقم١: ماتريس ويلسون، مبين الأهمّيّة/ عدم الجزمية (Rialland,2009)

٤- بيانات البحث

٤-١- استخراج العوامل

من خلال دراسة الأدب النظري لموضوع البحث والدراسات السابقة حول إصلاحات المملكة العربية السعودية نقوم باستخراج ٤٨ عاملاً مؤثراً في مستقبل إصلاحات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م على أساس طريقة المسح البيئي القائمة على نموذج PESTوبعد المقابلة والاستشارات مع ٥ من الخبراء في هذا المجال قمنا باختيار ١٦ عاملاً من هذه العوامل وتم تقسيمها على أربعة مجالات هي المجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال التكنولوجي كما هو واضح في الجدول رقم ١.

جدول رقم ١: العوامل المؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م (المصدر: الباحثون)

الرقم	المجال	العوامل	المصدر
١	**السياسي**	نزاع النخب السياسية	كرمي، ١٣٩٠ش
٢		مطالب وضغوط الغرب	قرباني، ١٣٨٦ش كريمي و تركاشوند، ١٣٩٤ش
٣		تفعيل رؤية ٢٠٣٠	آجورلو، ١٣٩٧ش
٤		جهود شرعنة السلطة	أسدي، ١٣٩١ش
٥		معارضة العلماء ورجال الدين للإصلاحات	Kapiszewski,2006
٦		التطرف والتيارات الإرهابية داخل السعودية	Kapiszewski,2006
٧		تطورات الديمقراطية في المنطقة	آجورلو، ١٣٩٧ش
٨		الهوية والخلفية الدينية للسعودية في العالم الإسلامي	خبركان
٩		التنافس الإقليمي للسعودية	آجورلو، ١٣٩٧ش
١٠	**الاقتصادي**	إطار الاقتصاد النفطي	Abdel Ghafar,2018
١١		جذب الاستثمار والتكنولوجيا من الخارج	Spitler,2017
١٢	**الاجتماعي**	المطالب الداخلية والخارجية لإصلاح وضع المرأة	آرتز و رولانتز، ١٣٩٦ش
١٣		تنمية الطبقة الوسطى	سردارنيا، ١٣٨٩ش
١٤		الاتجاهات الدينية في المجتمع السعودي	نادري، ١٣٨٨ش
١٥		الزيادة السكانية ومطالب الشباب	اليوت هاوس، ١٣٩٥ش
١٦	**التكنولوجي**	زيادة وسائل الإعلام الاجتماعية	سميعي اصفهاني و رجايي، ١٣٩٤ش

٢-٤- دراسة نسبة أهمّيّة ونسبة عدم جزمية العوامل

بعد استخراج العوامل وبهدف الوصول إلى نتائج علمية، قمنا بتقييم نسبة أهمّيّة وعدم جزمية المؤلفات المستخرجة عبر تكميل استمارة أسئلة عُرضت على الخبراء والمتخصصين. عرضنا الأسباب الستة عشر المستخرجة بناءً على تقنية دلفي على ١٥ خبيراً ومتخصصاً وفق معايير الأهمّيّة وعدم الجزمية. وأعطيت الخبراء بناءً على مقياس ليكرت الخماسي (٥= كثير جدا، ٤= كثير، ٣= متوسط، ٢= قليل، ١= قليل جدا). وبعد جمع الاستمارات أدخلنا بيانات كلّ استمارة في تقنية SPSS وحدّدنا معدل نسبة أهمّيّة وعدم جزمية العوامل المستخرجة ووضعنا ذلك في جدول رقم ٢.

جدول رقم ٢: نتائج تقنية دلفي لأهمّيّة وعدم جزمية الأسباب المؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م (المصدر: الباحثون)

الرقم	العوامل	متوسط الأهمية	متوسط عدم الجزمية
١	نزاع النخب السياسية	٣.٨٦٦٧	١.٦٣٨
٢	مطالب وضغوط الغرب	٤	٢.١٧١
٣	تفعيل رؤية ٢٠٣٠م	٢.٥٣٣٣	٢.٢٤٧
٤	جهودشرعنة السلطة	٤.١٣٣٣	١.٩٢٤
٥	معارضة العلماء ورجال الدين للإصلاحات	٣.٤	١.٠٦٧
٦	التطرف والتيارات الإرهابية داخل السعودية	٣	١.٢٣٨
٧	تطورات الديمقراطية في المنطقة	٢.٥٣٣٣	١.٣٥٢
٨	الهوية والخلفية الدينية للسعودية في العالم الإسلامي	٢.٨٦٦٧	١.٧٤٣
٩	التنافس الإقليمي للسعودية	٣.٤٦٦٧	١.٩٢٤
١٠	استمرار الإطار الاقتصادي القائم على النفط	٤.٠٦٦٧	٠.٩٥٢
١١	جذب الاستثمار والتكنولوجيا من الخارج	٤.٠٦٦٧	١.١٢٤
١٢	المطالب الداخلية والخارجية لإصلاح وضع المرأة	٣.٣٣٣٣	٠.٧١٤
١٣	تنمية الطبقة الوسطى	٣.٢٥١	١.١٧١
١٤	الاتجاهات الدينية في المجتمع السعودي	٣.٢٥١	١.٦٦٧
١٥	الزيادة السكانية ومطالب الشباب	٤.١٣٣٣	٠.٩٢٤
١٦	زيادة وسائل الإعلام الاجتماعية	٣.٥٣٣٣	٠.٦٨٦

٣-٤- تصنيف العوامل على أساس "ماتريس ويلسون"

يمكن الاستفادة من أسلوب "ماتريس ويلسون" لتقييم وتصنيف أهمّيّة وعدم جزمية كل من العوامل الرئيسة والمؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية. وقد صنّف ماتريس هذه العوامل على أساس بُعدين هما التأثير بالقوة واحتمال تنمية مسار أو عامل مسألة مهمة (Amer et al,2013: 23-40). إن العوامل المؤثّرة على الإصلاحات في السعودية وُضِعت على أساس نسبة الأهمّيّة وعدم الجزمية لدى ماتريس وهي مبيّنة في الشكل التالي:

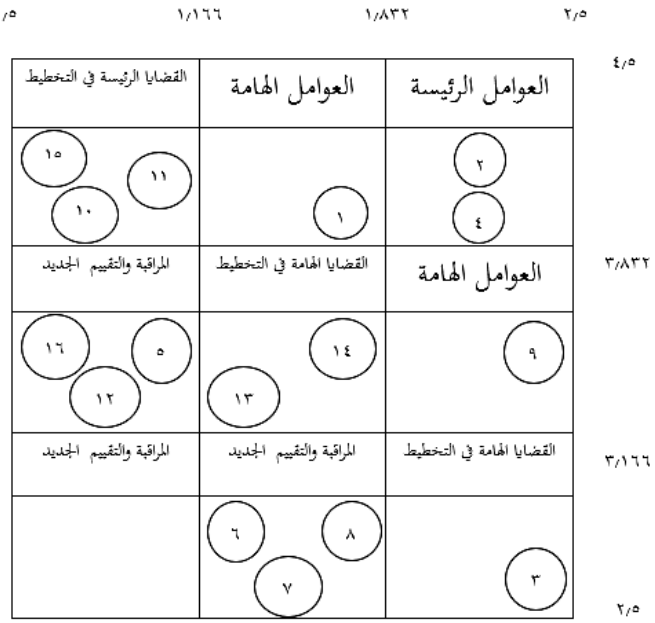

شكل رقم ٣: خصائص العوامل المؤثّرة في مستقبل إصلاحات السعودية في ضوء ٢٠٣٠م لدى ماتريس ويلسون (المصدر: الباحثون)

٤-٤- العوامل الرئيسة والهامّة في السيناريو (الأولوية العليا)

بناءً على تصنيف متوسط الأهمّيّة ومتوسط عدم الجزمية للعوامل عند ماتريس ويلسون تم اختيار أربع عوامل كعوامل رئيسية وهامّة في السيناريو المستخرج وهذه العوامل هي حسب الترتيب: مطالب وضغوط الغرب، جهود شرعنة السلطة، التنافس الإقليمي للسعودية، التنافس الإقليمي للسعودية في المنطقة. وفي ما يلي سنشير إلى علاقة كل من هذه العوامل مع إصلاحات المملكة العربية السعودية على أساس الدراسة المكتبية ومقابلات الخبراء.

١-٤-٤- مطالب وضغوط الغرب

إنّ ضغوط الغرب وبشكل خاص ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ملاحظتها بوضوح في إصلاحات السعودية في بعض مراحلها. فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد حادثة ١١ من سبتمبر واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م عرّفت منطقة الشرق الأوسط بأنّها بؤرة الإرهاب وراحت توصي حلفاءها في المنطقة لاسيّما المملكة العربية السعودية بإجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعليمية (Albassam,2011: 182-183). وجورج بوش الابن والذي كان يريد السيطرة على الوضع الموجود في الشرق الأوسط، بعد حادثة ١١ من سبتمبر واحتلاله للعراق، أجرى تغييراً في اتّجاهات السياسة الخارجية

الأمريكية. ويمكن القول إنّه أجرى تعديلاً على أولوية السياسات الأمريكية في المنطقة. فبعد تلك الأحداث أصبحت أولوية واشنطن تتمثّل في محاربة الإرهاب والعمل على الديمقراطية وتشجيعها في منطقة الشرق الأوسط. (Richard,2003:138). لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل جيد أنّ أسباب حدوث الأعمال الإرهابية تكمن في طبيعة الأنظمة الاستبدادية في الدول العربية والرؤى الفكرية المبدئية والتي تعادي أمريكا وكذلك فقدان الفرص الاقتصادية في دول الشرق الأوسط العربية وتخلّف الأنظمة التعليمية لهذه الدول وانخفاض شعبية السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط والدعم اللامحدود لهذه الدول للأنظمة العربية القمعية أثناء فترة الحرب الباردة. لهذا بدأت أمريكا ترى أنّ الطريقة المثلى في مكافحة الإرهاب هي نشر الديمقراطية الغربية وتبعاً لذلك نشر الأفكار الليبرالية الحديثة وخلق استراتيجيات ديمقراطية محملة والدعاية للقيم الغربية. وكان مشروع "دونالد رامسفيلد" ووثيقة مجلس الأمن القومي عام ٢٠٠٦م حول خطة "الشرق الأوسط الكبير" هو المجسد للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في تلك الحقبة.

لكن وبعد اندلاع أحداث الربيع العربي في ٢٠١١م، اضطرّ أوباما الذي كان قد بدّل استراتيجية بوش تّجاه الشرق الأوسط للعودة إلى تلك الاستراتيجية ودعم الديمقراطية وتقديم حلول سلميّة في موضوع ترسيخ ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. واضطرّ الرئيس الأمريكي آنذاك بارك أوباما ولكي يتجنّب الفشل في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط لتنظيم وإدارة سياسة بلاده وفق "المصالح المشتركة والاحترام المتقابل" حتى لا يفقد السيطرة على الأحداث والتطورات ويحافظ على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة. وقد أكّد أوباما على ضرورة استفادة واشنطن من "الفرصة التاريخية" الحاصلة وعدم مقاومة التغييرات في المنطقة. وهذا يبيّن بوضوح حماية أمريكا لمسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (واعظي، ١٣٩١ش: ٧٢-٣٦). انطلاقاً من ذلك كانت المملكة العربية السعودية بصفتها حليفاً مقرّباً وتقليدياً لواشنطن غير مستثناة من هذه التوصيات والتوجيهات الأمريكية لهذا فلم تكن بعيدة عن مسار الإصلاحات في المنطقة بشكل عام.

من جانب يرى البعض أنّه وبسبب وجود علاقات استراتيجية بين عائلة آل سعود والقوى الكبرى لاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ الإصلاحات في السعودية تواجه موانع وعراقيل عدّة. على هذا الأساس يكون آل سعود وحلفاؤهم الغربيون منذ منتصف القرن العشرين قد اتفقوا في إطار معادلة النفط أمام الأمن والبقاء وراحوا يبنون العلاقات على هذا الأساس واستمرت تلك العلاقة بينهم رغم ما قد يشوبها في بعض الأحيان من تحولات وتغييرات. إنّ آل سعود وبما يتمتعون به من حماية خارجية قلّما يحتاجون إلى المشروعية وكسب رضا المواطنين في الداخل (أسدي، ١٣٩١ش: ٢٢٦-٢٢٥).

وبناءً على هذا التحليل فإنّ أموراً مثل توصيات الأمريكيين للسعوديين حول الإصلاحات عقب حادثة ١١ من سبتمبر واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م وأحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١م، تُعدّ استثناء في هذا المجال. لكن ينبغي أن نعرف أنّه وعلى الرغم من أنّ واشنطن تؤكّد على مسألة "المصالح" في علاقاتها مع السعودية لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنّها تهمل وتغض الطرف عن "المبادئ". في الواقع فإنّ الاتّجاهات المختلفة للولايات المتحدة إزاء قضية الاحتجاجات الشعبية في الشرق الأوسط وكذلك

سياساتها المختلفة طول المراحل التاريخية تجاه دولة من الدول تظهر أنّ واشنطن تسعى لخلق توازن بين "المصالح" و"المبادئ" وهذا ما يجعل البعض يذهب إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان تقع في ازدواجية أو تعارض المصالح مع المبادئ.

إنّ الاهتمام بالحرّيّات السياسية والدينية، وحرّيّة الرأي وحقوق الإنسان وبشكل عام كل ما يطلق عليه بارك أوباما اسم "مجموعة الحقوق العالمية" هي من الأسس والمبادئ لدى السياسيين الأمريكيين والتي لا تتحقق إلّا ضمن إصلاحات سياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

يقول "ديفيد إغناتيوس" وهو كاتب عامود في صحيفة الواشنطن بوست حول العلاقة بين المبادئ المذكورة والمصالح: «يجب على واشنطن العمل ضمن إطار الحدود، وهذا لا يعني التخلي عن المبادئ، بل يعني التنسيق بين المبادئ والمصالح في إطار نوع من الاستراتيجية للأمن القومي» (واعظي، ١٣٩١ش: ٧٢-٣٦). مع ذلك يجب أن نعرف من هو الحاكم في الولايات المتحدة؟ أو بالأحرى أن نقول أي حزب يقود البيت الأبيض؟

ففي فترة حكم الجمهوريين وتولي "دونالد ترامب" للرئاسة في أمريكا وقعت أحداث كثيرة مثل قتل الصحفي "جمال خاشقجي"، واحتجاز رئيس الوزراء اللبناني "سعد الحريري"، وإعدام ٣٧ معارضاً في عام ٢٠١٩م، وحبس واعتقال عدد من علماء ورجال الدين المعارضين للحكومة والأسوء من ذلك شن السعودية حرباً على اليمن التي لا تزال قائمة حتى وقت كتابة هذه السطور ومع ذلك لم نشاهد إجراءات صارمة من جانب الولايات المتحدة سوى قيام مجلس الشيوخ والبرلمان الأمريكي بالمصادقة على لائحة تدعو لخروج القوات الأمريكية من اليمن ووقف الدعم العسكري للسعودية بهدف الضغط عليها لإنهاء الحرب ولم نشاهد خطوات جادّة من جانب أمريكا تصب في مسار الإصلاحات السياسية.

إذن فمن المهم أن نعرف من يكون الحاكم في أمريكا وهل البيت الأبيض بيد اليسار؟

إنّ دراسة دقيقة لمطالب الغرب وضغوطه حول الإصلاحات في السعودية تكشف أنّ حجم هذه المطالب والضغوط في المستقبل، سيكون تابعاً للأمور التالية:

١. سلطة بن سلمان ستشهد تراجعاً في حال تعززت واستمرت ضغوط الغرب.
٢. كلّما كانت السعودية تابعة للنظام الدولي كلما قلّت هذه الضغوط والمطالب.
٣. نسبة تعاون السعودية مع الغرب.
٤. التوازن بين المصالح والمبادئ.
٥. الحزب الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الختام يجب القول إنّ هذه العوامل لها علاقة مباشرة مع الإصلاحات في السعودية وكلّما كانت المطالب والضغوط كبيرة، كلّما تحققت الإصلاحات على أرض الواقع. والجدير بالذكر هنا أنّ مطالب الغرب وضغوطه حول الإصلاح تركّز على الإصلاح السياسي والاجتماعي.

٢-٤-٤- جهود شرعنة السلطة والحكم

بعد وصول الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى السلطة في السعودية ظهرت تحديات جديدة أمام حكّام المملكة وقادتها. وربما يمكن أن نعتبر وجود محمد بن سلمان على هرم السلطة في السعودية هو أحد أبرز هذه التحديات التي تواجه المملكة السعودية العربية. فابن سلمان من يعارض كثيراً من الأمراء السعوديين وبالتالي فهو يراقب تحركاتهم وتنافسهم ومن جانب آخر فإنّ كبراء آل سعود هم أعضاء في هيئة الحل والعقد وليس هؤلاء متفقين تماماً مع ما يقوم به الأمير الشاب. في مثل هذه الحالة ليس أمام الأمير الشاب بعد يأسه من النخبة السياسية، سوى تعزيز مشروعيته بالاعتماد على أطياف وشرائح المجتمع. في الواقع فإن ابن سلمان يرجّح أن يعتمد على الشعب بدل النخب السياسية ويحاول تعزيز مشروعيته من هذا الباب. إضافة إلى الإصلاحات التي بدأت منذ عام ٢٠١٥م والتي كانت تصب في إطار شرعنة الحكم والسلطة الجديدة فإنّ هناك بعض الجهود والمساعي في الأبعاد الداخلية والخارجية والتي هي الأخرى تحاول كسب المشروعية وتعزيز السلطة الجديدة في الممكلة.

في الجبهة الداخلية كانت مكافحة الفساد هي أحد معالم هذه الإصلاحات التي جاءت بها السلطة الجديدة. إنّ عملية اعتقال ٣٨١ شخصاً من الأمراء والمسؤولين والتجار في فندق "الريتزكارلتون"بالرياض في إطار "مكافحة الفساد" تمت على يد ابن سلمان في نوفمبر من عام ٢٠١٧م وانتهت في نهاية يناير من عام ٢٠١٩م بعد "عودة ٤٠٠ مليار دولار إلى خزينة الدولة". في حين وصفت بعض وسائل الإعلام والخبراء هذه العملية بعملية "الابتزاز" من جانب محمد بن سلمان.

ممتلكات الأمراء (وكالة العالم للانباء بالفارسية ، ١٣٩٧ش) واعتبروه بأنّه تجسيد للنزاع بين النخب السياسية في السعودية وقد وصف بن سلمان تلك الطريقة التي اعتمد عليها بأنّها "العلاج بالصدمة" بالنسبة للفساد في المملكة.

في البعد الخارجي نجد أنّ سياسات خارجية هجومية يعتمدها الحكّام الجدد في المملكة باعتبارها صفة وسلوك لنهجهم وطريقة حكمهم. إنّ قادة السعودية الجدد والذين يعدّون من الجيل الثالث من أبناء آل سعود لم يعودوا مثل الجيل الثاني الذين كانوا يمسكون بالسلطة في عهد الملك عبدالله الثاني. إنّ الجيل الثالث والذي يمسك بزمام الأمور في عهد الملك سلمان يؤمن بالسياسة التهاجمية على البعد الخارجي في حين كانت النخب السياسية في عهد الملك عبدالله، محافظة في سياستها الخارجية وتختار الاحتياط والحذر في التعامل مع الملفات الخارجية. لهذا نشاهد تغييرات أساسية في سياسة آل سعود حول الأوضاع الراهنة. لذا فإنّ حرب السعودية ضد اليمن، والحضور النشط في الأزمة السورية، ومساعي مواجهة الجمهورية الإسلامية يمكن فهمها من هذا الباب أيضاً.(أسدي، ١٣٩٥ش: ١٢-٩). وفي هذا الإطار يبدو أنّ محمد بن سلمان يريد وضمن اتباعه لسياسة خارجية تهاجمية أن يثبت جدارته وقوته أمام شعبه بعد أن شن حرباً على اليمن التي يُعرف أهلها بالشجاعة والقوة؛ كما يريد أنّ يثبت أهليته للدفاع عن قيم ومعتقدات السعودية التي تتبنّى الفكر الديني المعادي للفكر الشيعي الذي يمسك بزمام السلطة في اليمن ممثلة بحركة أنصار الله الحوثية. يذكر أنّ الحرب اليمنية في بداية الأمر كانت مشروعة بالنسبة للسعوديين لكن بعد استمرارها وتكليف السعودية كثيراً من الخسائر والأضرار وعدم تحقيق غايات وأهداف كانت مرسومة لها وتحولها إلى حالة تهدد مشروعية

الحكام السعوديين، فقدت تلك المشروعية في أعين السعوديين.

كما لجأت السعودية الجديدة إلى موضوع إيران من أجل تحقيق المشروعية لنظامها، فالحكّام السعوديون الجدد ومن خلال فزاعة إيران أوردوا مفاهيم جديدة نظير "الإمبراطورية الإيرانية"، و"التشيع الصفوي" و"الطائفية" ليخلقوا لأنفسهم مكانة اجتماعية لدى شعبهم. إنّ المملكة العربية السعودية لها دور محوري في المنطقة والعالم؛ كما لها مكانة خاصة في منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، وتسعى من خلال تكريس فكرة قيادة العالم الإسلامي أن تخلق لنفسها مشروعية في العالم العربي ومنطقة خليج فارس. ومؤخراً استضافت قمة في عام ٢٠١٩م حضرها كبار زعماء العالم العربي والإسلامي. من نتائج هذه القمة تبني بيان للتضامن مع السعودية أمام المخاطر والتهديدات التي تحدق بها في المنطقة والتي تمثّلها إيران حسب زعمهم (وام، ٢٠١٩م). إنّ محاولات شرعنة الحكم في السعودية لم تتوقف عند هذه الإجراءات بل يمكننا أن نشير إلى أعمال مثل إعطاء الحرّيّة النسبية للنساء مقارنة بالماضي، وخلق فرص عمل للشباب، وإخراج العمال الأجانب.

ويبدو أنّ جهود ومساعي شرعنة الحكم في السعودية لها علاقة مباشرة مع إجراءات الإصلاح التي هي بدورها يمكن أن تُعتبر نوع من أنواع المحاولة في سبيل كسب المشروعية لنظامها السياسي. وكلّما شعر النظام بوجود حاجة لشرعنة وجوده فإنّه يلجأ إلى الإصلاحات كأداة لتحقيق هذه الغاية. لكن عندما يكون الوضع السياسي في السعودية مستقراً فإنّ الحكومة لا تبادر في إجراءات وسياسات متهورة بهدف تحقيق تلك المشروعية لهذا تسير الإصلاحات في تلك الحالة ببطئ شديد.

٣-٤-٤- التنافس الإقليمي للسعودية

تُعدّ المملكة العربية السعودية إحدى القوى الإقليمية غير المستقرة والتي لها دور كبير ومؤثّر في المعادلات الإقليمية. وتسيّر السعودية سياساتها بالاعتماد على عمودين رئيسين هما الأيديولوجية والنفط، وتحاول أن تعزز من مكانتها من خلال الحضور والمشاركة الفعّالة المباشرة وغير المباشرة في التطورات الإقليمية وكذلك من خلال استخدام أدواتها العسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والثقافية، والإعلامية، وما لها من نفوذ في المحافل والأوساط الدولية. وإذن فإن السعي لتحقيق هذه المصالح والأهداف يضع المملكة أمام منافسين آخرين في المنطقة. وتُعدّ إيران وفي الآونة الأخيرة قطر، هما المنافسين الأساسيين للسعودية مع ما هنالك من فروع في كيفة مواجهة السعودية لهاتين الدولتين.

التنافس بين السعودية وإيران: إنّ منطقة الشرق الأوسط وخليج فارس باعتبارها جزءا من النظام الدولي ولأسباب جيوسياسية وجيواستراتيجية خاصة لعبت أدواراً كبيرة في العصور والأزمان المختلفة وفي العصر الحديث وبسبب قضية الاقتصاد والطاقة زادت هذه الأهمية وتضاعفت مقارنة بالماضي. ومن وجهة نظر "فرد هالدي" فإنّ الجيوسياسية المعاصرة في منطقة خليج فارس تنازعتها ثلاثة قوى إقليمية وهي السعودية وإيران والعراق. وقد ذكر هاليدي ستة مجالات للنزاع في منطقة الشرق الأوسط تتصارع عليها هذه الدول الثلاث وهذه المجالات هي دائرة النفوذ، والأقليات المذهبية والعرقية، النفط والسباق التسليحاتي، والصراع في مجال السياسة الخارجية والتدخل في الشؤون الداخلية لكل من الدول. لكن وبعد سقوط نظام صدام حسين في العراق وخروج العراق من ساحة التنافس بين هذه الدول، زادت حدة التنافس بين الدولتين الأخريتين وهما السعودية وإيران. وبسبب

البعد التمييزي للهويتين الإيرانية والعربية لم يتخذ كل من هاتين الدولتين اتّجاهاً ونظرة إيجابية تجاه الدولة الأخرى. مع ذلك وقبل حدوث الثورة الإسلامية في إيران كانت الدولتان تعيشان نوعاً من التقارب تحت لواء سياسي ذي عمودين هما نيكسون وكيسنجر. لكن بعد الثورة الإسلامية زاد التنافس وزاد بعد آخر من أبعاد هذه المنافسة حيث أضيف عامل الدين والأيديولوجية الشيعية – السلفية على التنافس الجيوسياسي بين البلدين. إنّ التنافس الجيوسياسي والأيديولوجي بين إيران والمملكة العربية السعودية في العراق ولبنان ومنطقة خليج فارس والتطورات والأحداث الأخيرة في البحرين واليمن وكذلك المواجهة غير المباشرة للدولتين في سورية، أصبح من السهل لمس هذا "التعارض" والخصومة بين البلدين. في الواقع وبعد شطب العراق من المعادلات الإقليمية زاد دور كل من إيران والسعودية وأصبحا يشكلان عامل تهديد لبعضهما البعض بشكل لم تعهده الأدوار والمراحل التاريخية السابقة وبسبب رؤية كل من هاتين الدولتين للأخرى فإنّه من المحتمل أن تزداد هذه التهديدات والخصومة بين البلدين وتشهد استمراراً وتزايداً في المستقبل. (آرم، ١٣٩٥ش: ٨٠-٧٤).

التنافس السعودي القطري: يمكن تصنيف السعودية وقطر ضمن الدول التي تنتهج سياسة واحدة ومنسجمة في الكثير من الأزمات السياسية، والأمنية، والثقافية، والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال هذه السياسات التي انتهجتها هاتان الدولتان قامتا بأدوار مؤثّرة في المنطقة. لكن هذا الانسجام في المواقف والسياسة المشتركة التي انتهجتها كل من السعودية وقطر أصبح جزءاً من الماضي، لاسيّما بعد زيارة رئيس الإدارة الأمريكية "دونالد ترامب" إلى الرياض في الخامس من مي عام ٢٠١٧م. وبعد استمرار حالة التوتر بين البلدين ازداد الشرخ بينهما وبدت غايات وأهداف وسياسات كل من هاتين الدولتين تبتعد عن الأخرى. وأعلنت السعودية في الخامس من يونيو عام ٢٠١٧م مقاطعتها لقطر بعد أن اتهمتها بدعم الإرهاب وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية معها (فروزان وزملاؤه، ١٣٩٦ش: ١١-٥).

إنّ هذه الخطوات والسياسات أظهرت أنّ الانسجام بين الدولتين وسياساتهما في السابق كان انسجاماً زجاجياً وآيلاً للانهيار والتفكّك، وإنّ خلف الكواليس تقاد المنافسة بين البلدين في العراق وسوريا. وفي مراجعة أسباب وخلفيات هذا التنافس والشرخ الذي حدث بين البلدين، يمكننا أن نشير إلى نوعين من عوامل وأسباب رئيسة وأخرى فرعية كان لها دور الممهد لهذا النزاع والاختلاف السياسي. فأمّا الأسباب الرئيسة فيمكن أن نشير إلى عامل الإسلام السياسي الإخواني وتطلّعات قطر ومحاولاتها لعب دور إقليمي وأيضاً النشاط الإعلامي القطري الذي يتمثّل في قناة الجزيرة الإخبارية وأمّا العوامل الفرعية فهي عوامل مثل النزاعات والخلافات الحدودية وفشل السياسات العدائية في المنطقة وابتعاد الأيديولوجية القطرية عن السياسة السعودية في قضايا المنطقة وهذه العوامل مجتمعة شكّلت عوامل وأسباب الخلاف والتنافس بين السعودية وقطر (فروزان وزملاؤه، ١٣٩٦ش: ١١-٥).

إنّ التنافس الخفي بين السعودية وقطر أصبح اليوم علنياً ومكشوفاً، وبدا واضحاً؛ كما أنّ التنافس أصبح ضمن جدول أعمال كل من هاتين الدولتين. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى التنافس المالي الكبير (بالمليارات) بين قطر والسعودية لجذب الأردن

إلى جبهتيهما (وكالة فارس، ١٣٩٧ش) والسودان (وكالة تسنيم، ١٣٩٧ش). إنّ استمرار هذا التنافس بين قطر والسعودية يظهر أنّ قطر لا ترغب أن تسير على خطى السعودية وسياساتها بل إنّها تحاول أن تضرب وتؤثّر على قيادة السعودية على العالم العربي. وفي تقييم التنافس بين السعودية وقطر في المنطقة يمكن أن نقول إنّ مستوى التنافس بين إيران والسعودية أكثر مما هو الحال في التنافس بين السعودية وقطر وأنّ السبب الرئيس وراء ذلك يعود للأسباب الأيديولوجية ولذا فمن المحتمل إنهاء الخلافات بين قطر والسعودية لكن في المقابل وللأسباب التي مر ذكرها يستبعد أن ينتهي الخلاف والتنافس بين طهران والرياض.

وحول تأثير هذا التنافس على الإصلاحات في السعودية يجب أن نقول إنّ هذا التنافس يتم في مجالي الجيوسياسي والأيديولوجي لكن الإصلاحات بصفتها مسئلة وقضية سياسية تجري في مجالات مختلفة ومع ذلك لا يمكن إنكار هذه الملاحظة وهي أنّ البعد الاجتماعي والسياسي للإصلاحات في السعودية لا ينسجم مع السياسة الخارجية للسعودية في المنطقة، لأنّ الإصلاح يتطلّب الاستقرار في المنطقة. وأنّ تزايد الكلفة للسياسات الخارجية للسعودية تقزم دائرة الإصلاحات وتؤثّر عليها بشكل ملحوظ. من جانب آخر فإنّ زيادة التنافس في المجالات العسكرية والأمنية وإضافة إلى تحميلها تكاليف عسكرية للملكة من شأنه التقليل من القدرة المالية على الاستثمار في المجالات الأخرى ؛كما أنّه يؤثّر على الاستثمار الخارجي وفي هذه الحالة تواجه الإصلاحات تحديات جمة وكثيرة. وبشكل عام يمكن أن نحمل هذه القضية بالقول إنّ هذا التنافس بين السعودية وإيران من جانب والسعودية وقطر من جانب آخر يؤثّر بشكل غير مباشر على مسار الإصلاحات في السعودية. وهذا يعني أنّه كلّما زاد التنافس واتّجه إلى الصراع والتوتر فإنّ الميول والاتّجاه الإصلاحي في الداخل يشهد تبعاً لذلك تراجعاً وتعثّراً وفي النهاية قد يؤدّي إلى وقف الإصلاحات وإنهائها.

٤-٤-٤- نزاع النخب السياسية

قبل وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ٢٠١٥م كان الأمراء الأقوياء من الجيل الثاني في العائلة المالكة يسيطرون على مناصب حكومية سيادية ويديرون المؤسسات والمراكز الحيوية في المملكة. وعلى هذا الأساس فقد كان هؤلاء الأمراء يشكّلون الحماية الرئيسة للأطراف والقطاعات العاملة في السعودية. وقد كان هؤلاء الأمراء قد عينوا أخوتهم الصغار في مناصب مثل نائب وزير وأبناءهم في مناصب أقل أهمّيّة مثل مساعد وزير (استنسلى، ١٣٩٥ش: ٦٦-٦٥). لكن في هذا الإطار كان التنافس بين أبناء عبدالله بن عبدالعزيز، وسلمان بن عبدالعزيز، ونايف بن عبدالعزيز محتدماً وأصبح يأخذ طابعاً علنياً في بعض الحالات. لقد تسلّم محمّد بن نايف وهو رجل ذو خلفية متطرّفة في عام ٢٠١٢م، منصب وزير الداخلية خلفاً لأبيه ومثّلَ مهندس السياسات الناجحة لمكافحة التطرّف بعد ٢٠٠٣م. وكان متعب بن عبدالله المنافس الأبرز لمحمّد بن نايف. وشغل متعب بن عبدالله منصب رئيس الحرس الوطني السعودي عام ٢٠١٠م خلفاً لأبيه الملك عبدالله، وبعد تحوّل هذا الجهاز إلى وزارة بأمر من الملك عبدالله ازدادت أهمّيّة الأمير متعب بن عبدالله. إنّ إشغال أبناء الملك عبدالله والأمير نايف بن عبدالعزيز لمناصبهما، أظهر استعداد الجيل الثالث لآل السعود لتولي مناصب سيادية في المملكة (آرتز ورولانتز، ١٣٩٦: ٢٠٠-١٩٩).

بعد تولي سلمان بن عبدالعزيز الحكم في السعودية عيّن الأمير محمّد بن نايف في منصب ولي، ولي العهد في يناير عام

٢٠١٥م ووزيراً للداخلية (جريدة الرياض، ٢٠١٥م). وبعد شهور عيّن الأمير محمّد بن نايف في أبريل ٢٠١٥م، ولياً للعهد؛ كما عيّن الأمير محمّد بن سلمان ولياً لولي العهد محتفظاً بمنصب وزارة الدفاع الذي كان يشغله من قبل (موقع الحرة، ٢٠١٥م). لكن في ٢١ من يونيو عام ٢٠١٧م، عزل الأمير محمّد بن نايف من منصب وزارة الداخلية وولاية العهد بعد أن أصبح أبرز أمير من الجيل الثالث في السعودية وحلّ مكانة الأمير محمّد بن سلمان (واس، ٢٠١٧م). وفي نوفمبر من نفس العام عزل الأمير متعب بن عبدالله من منصب رئاسة الحرس الوطني السعودي (موقع عكاظ، ٢٠١٧م). وبهذه الصورة أصبح الأمير محمّد بن سلمان أبرز شخصية من الجيل الثالث في السعودية ممسكاً بمفاصل الدولة في بلاده وقد كان هذا الأمير قبل ذلك لفت انتباه المراقبين والمحللين.

وتبعاً لهذه الإجراءات قام ٢١ أميراً سعودياً رفيعاً بتوجيه رسالة إلى الملك سلمان حذّروه فيها من مغبة وخطورة هذه الإجراءات على مستقبل الحكم في السعودية وخلق شرخ وتصدع في الأسرة المالكة وإنهيار الحكم هناك. لقد أكّد الأمراء أنّ اختيار الأمير محمّد بن سلمان ملكاً للسعودية في المستقبل، يضع حكم آل سعود على المحك ويعرّض مستقبل البلاد إلى مصير مجهول. لقد ذكر الأمراء في الرسالة أن[هذه الإجراءات تتعارض مع إطار وهيكل الحكم والبيعة في أسرة آل سعود. (غضبان بور،١٣٩٦ش). وعلى الرغم من موافقة مجلس البيعة مع تولي محمّد بن سلمان لمنصب ولاية العهد إلّا أنّه وبسبب تهميش الملك سلمان لهذا المجلس راح بعض أعضائه يشعرون بالامتعاض من ابن سلمان ويناصبونه العداء وقد لايستطيع الأمير الشاب أن يكسب ثقة هؤلاء الأمراء ويصل إلى الحكم. وينتشر في الأوساط السعودية المالكة تصور مفاده أنّ الأمير محمّد بن سلمان أضرّ بأعمدة الحكم السعودي البالغ من العمر مئة سنة وأوهن سلطة الأسرة الحاكمة وشن حرباً مكلفةً ودون فوائد على اليمن ما أخل بالأمن والاستقرار للسعودية (وكالة بى بى سى للانباء بالفارسية ، ٢٠١٨م).

إنّ ذروة الصراع بين الأمير محمّد بن سلمان وباقي الأمراء هو "خطة مكافحة الفساد" واعتقال ٣٨١ أميراً وتاجراً في عام ٢٠١٧م. وبعد مقتل خاشقجي وما ترتب عليه من أزمة عصفت بالعائلة المالكة في السعودية، عاد الأمير أحمد بن عبدالعزيز وهو آخر الأمراء السبعة المنتمين لقبيلة سديرة غير سلمان إلى السعودية بعد أن ضمن له الأوروبيون الأمان وهو يعد ممثلاً للأمراء المنتقدين لسياسات بن سلمان. ويبدو أنّ الأمير أحمد بن عبدالعزيز هو الشخص الأمثل الذي يقترحه الأوروبيون إضافةً إلى شريحة واسعة من أفراد وأمراء آل سعود ليكون ملكاً بعد سلمان (Independent,2018).

وحول النزاع المندلع بين أفراد آل سعود كان بعض الباحثين مثل استنسلي يعتقدون عام ٢٠١٢م، أنّ آل سعود هم أكثر تماسكاً ووحدةً وهذا خلافا لما يتصوره العامّة. يذكر استنسلي ثلاث مجموعات عمل مشتركة كـ "الشروط المسبقة لمعرفة المجتمع" مثل الخلفية المشتركة، والقيم والأعراف المشتركة والمستوى الدراسي والمنشأ المشترك؛ "الرموز وفهم التهديدات" و" ترتيب المؤسسات" وهي تنظّم رتب النخب وأداءهم الداخلي، ويذكر استنسلي هذه العوامل ويصفها بأنّها العوامل المؤثّرة على "انسجام الأمراء" (استنسلي، ١٣٩٥ش: ٤٨-٤٢). لكن يبدو وبعد تزايد نفوذ وسلطة محمّد بن سلمان حدثت تغييرات في آراء

وتحليلات الخبراء والمتابعين للشأن الإقليمي لاسيّما أولئك الذين يعتقدون بوجود الوحدة والانسجام بين النخب السياسية وأصبح الكل يؤمن بوجود أزمة ثقة بين الأمراء في الأسرة السعودية المالكة. في هذه المرحلة إذا وصل الحكم إلى أحد أبناء الجيل الثاني (الملك سلمان) فإن سائر أعضاء الأسرة المالكة سيُحرمون من السلطة.

ويعتقد البعض على الرغم من وجود نزاع بين النخب الحاكمة في السعودية فأنّ الخلافات لن تتجاوز الحدود ولن تشكّل تهديداً على محمّد بن سلمان لأنّ هناك نوع من الاحترام يسود أبناء الأسرة المالكة وإنّ آل سعود لا يرغبون أن يطمعوا الأسر الأخرى من خلال إظهار التصارع والنزاع فيما بينهم. ويبدو أنّه وبعد تراجع حدّة النزاع بين النخب يصبح النظام السياسي الوراثي في السعودية يعيش حالة من الاستقرار وتزول التهديدات الداخلية ولن يعود يشعر بضرورة الإصلاحات التي قد تقود إلى تناقضات داخلية وإرباك التوزان في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي النهاية يقود ذلك إلى تراجع نسبة الإصلاح وأخيراً إنهاء ووقف هذا الإصلاح بشكل نهائي. لكن تشديد النزاع بين النخب السعودية قد يقود إلى نتائج أخرى، فإذا اشتدّ التنافس بين أفراد الأسرة المالكة وواجهت الأطراف الحاكمة تهديداً جدياً، فإنّ السلطة ستضطر إلى القيام بإصلاحات، فلو وهنت أعمدة مشروعية الحكم سواء الأعمدة التقليدية أو الأيديولوجية وتحوّلت ميول ورغبات الناس من "الاهتمام بالأيديولوجية" إلى "الاهتمام بالفاعلية" فإنّ آل سعود لا يجدون أمامهم سوى قبول الإصلاحات والإسراع فيها من أجل كسب ثقة الرأي العام واستمالة المعارضين إضافةً إلى تفويت الفرصة على الأسر المنافسة في حكم الحجاز. ولا ينبغي أن ننسى أنّه لو أراد آل سعود القيام بالإصلاحات بعد تراجع حدّة النزاع فإنّ القيام بها يكون أمراً ممكناً لأنّ القيام بها في تلك الظروف لا يتم بطريقة متهورة.

٥- النتائج

إنّ المستقبل هو شيء لا يمكن التكهن بملامحه وهذه الخصوصية تؤدي إلى أن يكون كل سيناريو مليئاً بالتعقيد والتصورات غير المؤكّدة. والإصلاحات في السعودية أيضاً لا يمكن أن تحصر فيها العوامل المؤثّرة. إنّ الدراسة الراهنة أظهرت أنّ هناك ١٦ عاملاً مؤثّراً على مستقبل الإصلاحات في المملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠م وكانت أربع عوامل من هذه العوامل الستة عشر تحظى بأكبر نسبة من الأهمّيّة وعدم الجزمية وهي ترسم الخطوط والملامح العامة للإصلاحات في السعودية. وهذه العوامل الأربع وهي "مطالب وضغوط الغرب"، و"جهود شرعنة السلطة"، و"التنافس الإقليمي للسعودية"، و"نزاع النخب السياسية" شكّلت العوامل الأساسية التي تحظى بميزة عدم الجزمية العالية وهى لا تؤثّر على مستقبل الإصلاحات بشكل مباشر فحسب بل هي وفي إطار شبكة العوامل المرتبطة تزيد من تأثير العوامل الأخرى على مستقبل الإصلاحات في المملكة العربية السعودية.

وحول ماهيّة الصورة التي يمكن لنا أن نتكهن بها بالنسبة لمستقبل الإصلاحات في السعودية يمكن أن نقول إنّه وبسبب امتلاك كل من هذه العوامل نوعين أو ثلاثة أنوع من عدم الجزمية فإنّنا نكون أمام ١٦ إلى ٨١ سيناريو ومن بين هذه السيناريوهات هناك عدد قليل منها يعتمد المنطق والعقلانية في حين كان ٣ إلى ٨ سيناريوهات تقوم على أساس منطق ماتريس ويلسون ويبدو لنا أنّ سيناريوهات الإصلاحات في السعودية تقع بين سيناريو سقوط آل سعود وسيناريو الإصلاح الشامل.

ختاماً نقول إنّ هذا البحث قد يكون صالحاً لجعله مقدمة لكتابة وصياغة السيناريوهات في مجال دراسة الإدارة الاستراتيجية ومن خلال تنشيط فكر وذهن أصحاب القرار يمكن جعله أساساً لاتخاذ الاستراتيجيات التي تتناسب مع أهداف كل لاعب وطرف.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

[١] آجورلو، حسين (١٣٩٧ش)، «**چشم انداز ۲۰۳۰ عربستان سعودی: فراز یا فرود؟**»، طهران: نشر ابرار معاصر.

[٢] آرتز، بل، كارولين رولانتز (١٣٩٦ش)، «**عربستان سعودی؛یک پادشاهی در معرض خطر**»، ترجمة محمّدرضا دهشيری و همكاران، طهران: انتشارات علمی – فرهنگی (الانتشارات العلمية — الثقافية).

[٣] آرم، آرمينا (١٣٩٥ش)، «ايران و عربستان، رقابت بر سر نفوذ در خاورميانه»، **فصلنامه سياست** (فصلية سياست لمنتدى العلمي الطلابي للعلوم السياسية في جامعة تربيت مدرس)، دوره ٣، شماره ٩، صص ٨١-٧٣.

[٤] أسدي، علی اكبر (١٣٩١ش)، «**اصلاحات و قدرت سياسی در عربستان سعودی**»، كتاب خاورميانه ٩ (مخصوص مسائل عربستان) (كتاب الشرق الأوسط ٩ (خاص بالقضايا الداخلية للسعودية))، طهران: نشر ابرار معاصر طهران.

[٥] اسدي، علی اكبر (١٣٩٥ش)، «سياست خارجی تهاجمی و سياست داخلی عربستان»، **فصلنامه روابط خارجی** (فصلية العلاقات الخارجية)، سال ٨، شماره ١، صص ١٦-٩.

[٦] استنسلي، استيك (١٣٩٥ش)، «**جامعه شناسی سياسی قدرت در عربستان**»، ترجمة نبی الله ابراهيمی، طهران: پژوهشكده مطالعات راهبردی (معهد الدراسات الاستراتيجية).

[٧] الزيدي، مفيد (٢٠١٥م)، «محاولات الإصلاح السياسي في السعودية»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٣٥.

[٨] اليوت هاوس،كارن (١٣٩٥ش)، «عربستان سعودی: مردم،گذشته، مذهب، فاصله طبقاتی و آينده»، ترجمة سعيد مؤتمن، طهران: نشر اوسانه.

[٩] بزركمهري، مجيد (١٣٨٥ش)، «روند اصلاحات درون نظام سياسی عربستان سعودی»، **فصلنامه مطالعات خاورميانه** (فصلية دراسات شرق الأوسط)، سال ١٢ و ١٣، شماره های ۴۴ و ۴۵، صص ۶۶-۴۱.

[١٠] بشيريه، حسين (١٣٨١ش)، «**آموزش دانش سياسی**»، طهران: موسسه نگاه معاصر.

[١١] **جريدة الرياض** (٢٠١٥م)، «خادم الحرمين يختار الأمير محمد بن نايف ولياً لولي العهد ويأمر بتعيينه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية»، العدد ١٧٠، ص ١٥.

[١٢] خزايي، سعيد؛ مصطفى حسيني كلكار (١٣٩۴ش)، «**جستارهايی در باب آينده پژوهی**»، طهران: نشر مركز تحقيقات سياست علمی كشور (مركز البحوث السياسية العلمية في البلاد).

[۱۳]دهخدا، علي اكبر (۱۳۹۰ش)، «**لغت نامه دهخدا**»، طهران: نشر رشد.

[۱۴]زالي، نادر (۱۳۹۱ش)، «**آینده نگاری راهبردی در برنامه ریزی و توسعه منطقه ای**»، طهران: پژوهشکده مطالعات راهبردی (معهد الدراسات الاستراتیجیة).

[۱۵]سردارنیا، خلیل اله (۱۳۸۹ش)، «طبقه متوسط جدید و چالش های سیاسی حکومت سعودی»، **فصلنامه مطالعات خاورمیانه** (فصلية دراسات الشرق الأوسط)، سال ۱۷، شماره۳، صص ۹۶-۷۳.

[۱۶]سریع القلم، محمود (۱۳۹۳ش)، «**عقلانیت و توسعه یافتگی ایران**»، طهران: نشر فروزان روز.

[۱۷]سميعي اصفهاني، عليرضا؛ محمدصادق رجايي (۱۳۹۴ش)، «تبیین سازوکارهای بازتولید سلطه پادشاهی سعودی در پرتو بهار عربی»، **فصلنامه سیاست جهانی** (فصلية السياسة العالمية)، دوره ۴، شماره ۲، صص ۱۸۱-۱۴۹.

[۱۸]شوارتز، بیتر (۱۳۸۷ش)، «**هنر دورنگری**»، ترجمة عزیز علیزاده، طهران: موسسه آموزشی و تحقیقاتی صنایع دفاعی (مؤسسة الصناعات الدفاعية التعليمية والبحثية).

[۱۹]عمید، حسن (۱۳۸۷ش)، «**فرهنگ فارسی عمید**»، طهران: نشر امیر کبیر.

[۲۰]فروزان، یونس و همکاران (۱۳۹۶ش)، «تبیین دلایل واگرایی در روابط سیاسی عربستان سعودی و قطر»، **فصلنامه امنیت پژوهی** (فصلية البحوث الأمنية)، سال ۱۶، شماره ۵۹، صص ۲۸-۵.

[۲۱]قرباني، فهيمه (۱۳۸۶ش)، «تروریسم و دموکراسی سازی در سیاست خارجی آمریکا در منطقه خلیج فارس پس از ۱۱ سپتامبر: عربستان سعودی و کویت»، **فصلنامه مطالعات خاورمیانه** (فصلية دراسات الشرق الأوسط)، سال ۱۴، شماره های ۲و۳، صص۱۲۲-۸۷.

[۲۲]كرمي، كامران (۱۳۹۰ش)، «بهار عربی و عربستان سعودی: آثار و واکنش ها»، **فصلنامه مطالعات خاورمیانه** (فصلية دراسات الشرق الأوسط)، سال ۱۸، شماره ۳، صص ۹۸-۷۹.

[۲۳]كريمي، غلامرضا؛ جلال تركاشوند (۱۳۹۴ش)، «سیاست های راهبردی دولت اوباما بعد از تحولات درون سیستمی منطقه خاورمیانه با محوریت انقلاب های مردمی ۲۰۱۱»، **فصلنامه مسائل سیاسی جهان اسلام** (فصلية البحوث السياسية في العالم الإسلامي)، دوره۵، شماره ۳، صص ۱۲۷-۹۹.

[۲۴]نادري، عباس (۱۳۸۸ش)، «بررسی جامعه شناختی نظام سیاسی عربستان سعودی»، **فصلنامه سیاست خارجی** (فصلية السياسة الخارجية)، سال ۲۳، شماره ۳، صص ۸۱۸-۸۰۳.

[۲۵]واعظي، محمود (۱۳۹۲ش)، «الگوي رفتاري امريكا در مواجهه‌باتحولات‌كشورهاي‌عربي»، **فصلنامه روابط خارجی** (فصلية العلاقات الخارجية)، سال۵، شماره ۱، صص ۷۲-۳۵.

المصادر الإنجليزيه:

[1] Abdel Ghafar, Adel(2018),'' A New Kingdom of Saud?'',**brookings**.
[2] Albassam,Bassam Abdullah(2011),'' Political Reform in Saudi Arabia Necessity or Luxury?'', **Mediterranean Journal of Social Sciences journal**,Vol.2,No.3 .
[3] Amer, Muhammad; U.Daim,Tugrul;Jetter,Antonie (2013),''A review of Scenario Planning'', **Futures:The journal of policy, planning and futures studies**, No.46.
[4] Bell, Wendell (2003),''**Foundations of Futures Studies**'', New Brunswick (USA) and London(UK): Transaction Publishers.
[5] Kapiszewski, Andrzej(2006),'' Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism?'', **Journal of Asian and African Studies**,Vol.41 (5/6).
[6] Rialland, K.E. Wold, SINTEF and MARINTEK (2009), " Future Studies, Foresight and Scenarios as basis for better strategic decisions", Report no.: IGLO-MP 2020, Working Paper 10-2009, Project no.: 188946.
[7] Richard N. Hass(2003),"Toward Greater Democracy in the Muslim World," **The Washington Quarterly**.
[8] Spitler, Russell H.(2017),'' Blurry vision: institutional impediments to reform in Saudi Arabia'', **Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School**.

المواقع

١. غضبان بور، قاسم (١٣٩٦ش)، « مخالفت شاهزادگان سعودی با ولیعهدی محمد بن سلمان»، **وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية(ايرنا)**:

http://www.irna.ir/fa/News/82576006

٢. **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات** (٢٠١٦م)، «الداخل السعودي وفرص الإصلاح السياسي»:

https://fikercenter.com//assets/uploads/Inside-Saudi-Arabia.pdf

٣. **موقع الحرة** (٢٠١٥م)، «الملك سلمان يعين محمد بن نايف وليا للعهد ومحمد بن سلمان وليا لولي العهد»:

https://www.alhurra.com/a/saudi-arabia-king-orders/269945.html

٤. **موقع عكاظ** (٢٠١٧م)، «إعفاء متعب بن عبدالله من «الحرس الوطني» وعادل فقيه من «الاقتصاد»»:

https://www.okaz.com.sa/article/1586646

٥. **واس (وكاله الانباء السعوديه)** (٢٠١٧م)، «عام/ صدور عدد من الأوامر الملكية»:

https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1641876#1641876

۶. **وام (وكالة أنباء الإمارات)** (۲۰۱۹م)، «قمم مكة: رسالة من وحدة العرب لتحقيق الأمن والسلام»:
http://wam.ae/fa/details/1395302765976

۷. **وكالة بی بی سی للانباء بالفارسية** (۲۰۱۸م)، «جنگ قدرت در دربار سعودی؛ ستون‌ها فرو می‌ریزندیا کاخ پابرجا خواهد ماند؟»:
http://www.bbc.com/persian/world-46267295

۸. **وكالة تسنيم** (۱۳۹۷ش)، «رقابت عربستان و قطر بر سر سودان؛ حمایت ملک سلمان از البشیر»:
https://www.tasnimnews.com/fa/news/1397/11/05/1931003

۹. **وكالة العالم للانباء بالفارسية** (۱۳۹۷ش)، «پایان باج‌خواهی بن سلمان از شاهزادگان سعودی و بسته شدن هتل‌زندان «ریتز کارلتون»:
https://fa.alalamtv.net/news/4035756

۴. **وكالة فارس** (۱۳۹۷ش)، «افشای رقابت میلیاردی قطر و عربستان برای جذب اردن»:
https://www.farsnews.com/news/13970402001007/

المواقع الإنجليزيه::

1. **Independent** (2018),'' King Salman's brother lands in Saudi Arabia for alleged 'crisis talks' after Khashoggi's murder rocks Kingdom''. Available at:
https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/khashoggi-saudi-arabia-king-salman-brother-prince-ahmad-bin-abdulaziz-turkey-latest-a8610586.html

References

Arabic & Persian

[1] Aarts, Paul; Roelants, Carolien (2017). *Saudi Arabia: A Kingdom in Peril*, Translated by Mohammadreza Dehshiri , et al., Tehran: Elmi-Farhangi

[2] Ajorlou, Hossein (2018). *Saudi Arabia's Vision 2030: Rise or Fall?*, Tehran: Tehran International Studies and Research Institute Publication**.**

[3] *Al Riyadh Newspaper* (2015). 'King Chooses Prince Muhammad bin Nayef as Crown Prince and Orders his Appointment as Second Deputy Prime Minister and Minister of Interior', No,17015.

[4] Alzaidy, Mufeed (2015). 'Political Reform Attempts in Saudi Arabia', *Arab Future Journal*, No. 435.

[5] Amid , Hasan (2008). *Omid Persian Dictionary*, Tehran: Amirkabir Publication.

[6] Arm , Armina (2016). 'Iran and Saudi Arabia, Competition for Influence in the Middle East', *Quarterly Journal of Politics*, Tarbiat Modares University, Tehran.

[7] Asadi, Ali-Akbar (2012). ''Reforms and Political Power in Saudi Arabia', *Middle*

East Book 9 Tehran: Tehran International Studies and Research Institute Publication.

[8] Asadi, Ali-Akbar (2016). 'Saudi Aggressive Foreign Policy and Domestic Politics', *Foreign Relations Quarterly*, Vol. 8 , No.1.

[9] Bashiriyeh, Hossein (2002). *Teaching Political Knowledge*, Tehran: Negha-e-Moaasar.

[10] Bozorgmehri, Majid (2006). 'The Reform Process in the Saudi Political System', *Middle East Studies Quarterly*, Vol. 12 &13, No. 44 & 45.

[11] Dehkhoda , Ali-Akbar (2011). *Dehkhoda Dictionary*, Tehran: Roshd Press.

[12] Elliott House, Karen (2016). *On Saudi Arabia: Its People, Past, Religion, Fault Lines and Future*, Translated by Saeed Moatamen, Tehran: Osaneh Publication.

[13] Forozan , Yones ;Et al (2017). 'The Reasons for the Divergence in Political Relations between Saudi Arabia and Qatar', *A Security Studies Quarterly*, Vol. 16, No. 59.

[14] Ghorbani, Fahimeh (2007). 'Terrorism and Democratization in US Foreign Policy in the Persian Gulf Region after 9/11: Saudi Arabia and Kuwait' , *Middle East Studies Quarterly*, Vol. 14, No. 3.

[15] Karami, Kamran (2011). 'Arab Spring and Saudi Arabia: Effects and Reactions' , *Middle East Studies Quarterly*, Vol. 18, No. 3.

[16] Karimi , G. ; Torkashvand , Jalal (2015). 'The Role and Effects of Changes in the System of Popular Revolutions in the Middle East Since 2011 with a Focus on Strategic Policy of America in the Region', *Quarterly Journal of Political Research in Islamic World*, Vol. 5, Issue 3.

[17] Khazaee , Saeed ; Hosseini Golkar, Mostafa (2015)," Essays on Futures Studies" , National Research Institute For Sience Policy , Tehran.

[18] Naderi, Saeed (2009). 'Sociological Study of the Political System of Saudi Arabia', *The Journal of Foreign Policy*, Vol. 23, Issue 3.

[19] Samiei Isfahani, Alireza; Rajaei, Mohammad Sadegh (2015). 'Explanation of the Mechanisms of Dominance Reproduction in Saudi Arabia in the Light of Arab Spring', *Quarterly Journal World Politics*, Vol. 4, Issue 2.

[20] Sardarnia, Khalilolah (2010). 'The New Middle Class and Political Challenges to the Saudi Government', *Middle East Studies Quarterly*, Vol. 17, No. 3.

[21] Sariolghalam, Mahmood (2014). *Rationality and Iran's National Development*, Tehran: Farzan Rooz Publication.

[22] Schwartz, Peter (2009). *The Art of the Long View*, Translated by Aziz Alizadeh, Tehran: Defense Industries Educational and Research Institute Press.

[23] Stenslie, Stig (2016). *Regime Stability in Saudi Arabia: The Challenge of*

Succession, Translated by Nabiollah Ebrahimi, Tehran: Research Institute of Strategic Studies Publication.

[24] Vaezi, Mahmoud (2013). 'The US Pattern of Behavior in the Face of Changes in the Arab World', *Foreign Relations Quarterly*, Vol. 5, No. 1.

[25Zali , Nader (2012). *Strategic Foresight in Regional Planning and Development*, Tehran: Research Institute of Strategic Studies Publication.

English

[1] Abdel Ghafar, Adel (2018). A New Kingdom of Saud?, *Brookings*.

[2] Albassam, Bassam Abdullah (2011). 'Political Reform in Saudi Arabia Necessity or Luxury?', *Mediterranean Journal of Social Sciences Journal*, Vol.2, No.3.

[3] Amer, Muhammad; U.Daim,Tugrul; Jetter, Antonie (2013). 'A Review of Scenario Planning", *The Journal of Policy, Planning and Futures Studies*, No. 46.

[4] Bell, Wendell (2003). *Foundations of Futures Studies*, New Brunswick and London: Transaction Publishers.

[5] Kapiszewski, Andrzej (2006). 'Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism?', *Journal of Asian and African Studie***s**, Vol. 41 No. 5/6.

[6] Rialland, K.E. Wold, Sintef and Marintek (2009). 'Future Studies, Foresight and Scenarios as basis for Better Strategic Decisions', Report No.: IGLO-MP 2020, Working Paper 10-2009, Project no.: 188946.

[7] Richard N. Hass (2003). 'Toward Greater Democracy in the Muslim World', *The Washington Quarterly*.

[8]Spitler, Russell H.(2017). 'Blurry Vision: Institutional Impediments to Reform in Saudi Arabia', Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School.

Websites

Arabic & Persian

[1] *Al-Alam* (2019). 'End of Bin Salman's Ransom Demand of Saudi Princes and Closure of "Ritz-Carlton Hotel'. Available at: https://fa.alalamtv.net/news/4035756

[2] *Alhurra* (2015). 'King Appoints Salman Mohammed bin Nayef as Crown Prince, Mohammed bin Salman and Crown". Available at: https://www.alhurra.com/a/saudi-arabia-king-orders/269945.html

[3] *BBC Persian* (2018). 'Power Struggle in the Saudi Court: Will the Pillars Collapse or Will the Palace Survive?". Available at: http://www.bbc.com/persian

/world-46267295
[4] *Emirates News Agency* (2019). 'Makkah Summits: A Message from Arab Unity to Achieve Security and Peace'. Available at: http://wam.ae/fa/details/1395302765976
[5] *Fars News Agency* (2018). 'Revealing the Billion-dollar Competition between Qatar and Saudi Arabia to Attract Jordan'. Available at: https://www.farsnews.com/news/13970402001007/
[6] *Okaz* (2017). 'Exemption of Mutaib bin Abdullah from the "National Guard" and Adel Fakih from "the Economy"'. Available at: https://www.okaz.com.sa/article/1586646
[7] Qaznpour, Qasem (2017). 'Saudi princes oppose Crown Prince Mohammed bin Salman", Islamic Republic News Agency. Available at: http://www.irna.ir/fa/News/82576006
[8] *Saudi Press Agency* (2017). 'A Number of Royal Orders were Issued". Available at: https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1641876#1641876
[9] Strategic Fiker Center for Studies (2016). 'The Saudi Interior and Opportunities for Political Reform'. Available at: https://fikercenter.com//assets/uploads/Inside-Saudi-Arabia.pdf
[10] *Tasnim News Agency* (2019). 'Saudi Arabia and Qatar Compete over Sudan: King Salman Supports al-Bashir". Available at: https://www.tasnimnews.com/fa/news/1397/11/05/1931003

English

[1] *Independent* (2018). 'King Salman's Brother Lands in Saudi Arabia for Alleged 'Crisis Talks' after Khashoggi's Murder rocks Kingdom". Available at: https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/khashoggi-saudi-arabia-king-salman-brother-prince-ahmad-bin-abdulaziz-turkey-latest-a8610586.html

English

1. **Independent** (2018)," King Salman's brother lands in Saudi Arabia for alleged 'crisis talks' after Khashoggi's murder rocks Kingdom". Available at:

https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/khashoggi-saudi-arabia-king-salman-brother-prince-ahmad-bin-abdulaziz-turkey-latest-a8610586.html

Ranking and Evaluating Effective Propellants of Saudi Arabia's Future Reforms under Vision 2030

Hossein Amirabadi Farahani[1], Masoud Mousavi Shafaee[2*], Ali Akbar Assadi[3]

1. MA Student in International Relations, Tarbiat Modares University, Tehran
2. Associate Professor (Department of International Relations, Tarbiat Modares University
3. Assistant Professor, Department of International Relations, Institute for Humanities and Cultural Studies, Tehran

Abstract

According to experts, reforms in Saudi Arabia since 1991 have been significant and ongoing due to their specific course and direction, as well as the presence of supporting forces that make it necessary to refer it as a "trend". The Future Reforms in the kingdom under Vision 2030 will also be directly affected by such forces. As such, the main questions in this article are: What are the important and influential propellants of Saudi Vision 2030? What is the ranking of these propellants and their relationship with reforms? To respond to these questions, 16 drivers were extracted and their importance and uncertainty were determined in the Delphi stage. Subsequently, with the help of Wilson Matrix, key and important drivers of the scenario were identified and by interviewing 17 experts, the relevance of each of these drivers for the future of reform in the country was determined. The findings show that the drivers such as "western demands and pressures ", "efforts to legitimize governance", "Saudi regional competitions" and "conflict of political elites" are important for future Saudi reforms. The research method applied in this study is descriptive-explanatory and analytical and data gathering is based on library and combined interviews with experts.

Keywords: Saudi Arabia; Reforms; Futurology; Vision 2030.

* Corresponding Author's E-mail: Shafaee@modares.ac.ir

رتبه بندی و بررسی پیشران های مؤثّر بر آینده اصلاحات عربستان سعودی در افق ۲۰۳۰

حسین امیرآبادی فراهانی[۱]، مسعود موسوی شفائی[۲]*، علی اکبر اسدی[۳]

۱. دانشجوی کارشناسی ارشد رشته روابط بین الملل دانشگاه تربیت مدرس
۲. دانشیار گروه روابط بین الملل دانشگاه تربیت مدرس
۳. استادیار گروه روابط بین الملل پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی

چکیده

به اعتقاد خبرگان، اصلاحات در عربستان از سال ۱۹۹۱م به دلیل قرار گرفتن در مسیر و جهت معین و همچنین وجود نیروهای پیشران پشتیبانی کننده، دارای اهمّیّت و استمرار است که اطلاق «روند» به آن را ضروری می‌سازد. آینده روند اصلاحات عربستان سعودی در افق ۲۰۳۰ نیز به طور مستقیم تحت تأثیر چندین پیشران خواهد بود. از این رو پرسش اصلی این مقاله این است که پیشران‌های مهمّ و مؤثّر بر آینده اصلاحات عربستان سعودی در افق ۲۰۳۰ کدامند، رتبه‌بندی این پیشران‌ها به چه صورت است و پیشران‌های کلیدی چه ارتباطی با اصلاحات دارند؟ در پاسخ به این پرسش ۱۶ پیشران استخراج، و سنجش میزان اهمّیّت و عدم قطعیت پیشران‌ها در مرحله دلفی انجام شد. در ادامه با کمک ماتریس ویلسون پیشران‌های کلیدی و مهمّ سناریو شناسایی شده و طی مصاحبه با ۱۷ نفر از خبرگان به بررسی ارتباط هر یک از این پیشران‌های کلیدی و مهمّ با آینده اصلاحات در این کشور پرداخته شد. یافته های پژوهش نشان می دهد پیشران های «مطالبات و فشارهای غرب»؛ «تلاش های مشروعیت ساز حاکمیت»؛«رقابت های منطقه‌ای عربستان» و «منازعه نخبگان سیاسی» از پیشران های کلیدی و مهم موثر بر آینده اصلاحات عربستان هستند. روش مقاله حاضر توصیفی – تبیینی و تحلیلی بوده و روش گردآوری اطلاعات کتابخانه‌ای و مصاحبه‌های ترکیبی با خبرگان است.

کلید واژه ها: عربستان سعودی، اصلاحات، آینده پژوهی، چشم انداز ۲۰۳۰.

* نویسنده مسئول مقاله: E-mail: Shafaee@modares.ac.ir